دولة عربية تستعد لطرح مشروع لترخيص استخدام العملات المشفرة

أعلن والي بنك المغرب، "عبد اللطيف الجواهري"
أن بلاده بصدد إستكمال مشروع هدفه ترخيص استعمال العملات المشفرة.

وقال الجواهري، خلال مؤتمر صحفي عقب الاجتماع الفصلي الثاني لمجلس بنك المغرب لسنة 2022، أن لجنة تعمل على وضع إطار تنظيمي مناسب للجمع بين الابتكار والتكنولوجيا وحماية المستهلك.

وأوضح أنه سيتم أخذ العديد من الجوانب بعين الاعتبار عند صياغة هذا القانون، لا سيما التجارب العالمية في هذا المجال، مشيرا إلى أن أعمال مقارنة جارية مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي لإجراء المشاورات اللازمة بهذا الشأن.

وتابع:"نستفيد من دعم تقني من صندوق النقد والبنك الدوليين، ويشتغل معنا مستشار قانوني للبنك الدولي، نناقش معه فحوى مشروع القانون الذي نحاول تسريع إخراجه للوجود".

وأشار إلى أن هذا الإطار التنظيمي سيمكن أيضا من تحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأعلن المغرب في 20 نوفمبر 2017، أن "التعامل بالعملات الافتراضية مخالف للقانون ويعرض من يقدم على ذلك للعقوبات والغرامات".

ويخشى المغرب على اقتصاده وعملته المحلية، نتيجة لخروج النقد الأجنبي عبر تجارة العملات الافتراضية، ما قد يخفض في مرحلة من المراحل معروض النقد الأجنبي.